آراء

وكأنني في مقبرة

بسمة النسور

كتب فرانز كافكا، في إحدى رسائله إلى معشوقته ميلينا جينسيكا: «شعرتُ بحال أفضل في المقبرة، وتمشّيت فيها كما لو أنها مدينة. وحين عدتُ إلى المدينة وجدت نفسي أمشي فيها وكأنني في مقبرة». كلام ليس غريباً أو بعيداً عن عالم رائد تيار الوجودية وكاتبه الأبرز الذي تعبّر أعماله عن فضاء نفسي قاتم ومركّب، «حيث مزيج من الاغتراب والكآبة والتردّد والحلم والعلاقات المتشابكة المعقّدة التي لا تعوزها الرقّة والضعف»، بحسب جان جينيه الذي قال فيه أيضاً: «لا شيء يمكن فعله مع كافكا هذا، فكلما اختبرته واقتربت منه أراني أبتعد عنه أكثر». أليس هو القائل عن نفسه «كل ما كتبتُه في حياتي هو نتاج الوحدة».

لعلّها العبارة الأكثر رعباً في كل ما كتبه كافكا، أن تتجوّل في شوارع مدينتك وكأنك في مقبرة، يكتنفها الصمت والفراغ والوحدة، ذلك يعني أنك ميّت إلى حد ما، أو، في أحسن الأحوال، أنت الناجي الوحيد في فضاءٍ أدركه الخراب. وكلا الاحتمالين ينطويان على منتهى اليأس والحزن والمرارة والأسى.

لم يكتب كافكا تلك العبارة الفذّة في عمل أدبي قابل للتأمل والتأويل، بل باح بها في ما يشبه الهمس، في رسالة خاصة إلى امرأة محدّدة، شاركته في زمن ما طقوس اغترابه، ربما لم يخطُر بباله أن تلك الرسالة سوف تلاقي طريقها إلى النشر والترجمة إلى لغات العالم، في انتهاك صارخ لخصوصية جرت استباحتها بذريعة التوثيق وتعميم المعرفة واستخلاص العبر، وغيرها من المبرّرات التي يعتمدها ناشرو الرسائل الخاصة، بعد رحيل أصحابها. ورغم الإقرار بالمتعة التي يحققها هذا النوع من الكتابة للقارئ الفضولي المفتون بهتك الأسرار، غير أن تحفظاً أخلاقياً يظلّ قائماً، لا سيما إذا نشر الرسائل طرفٌ من دون موافقة الآخر، كما فعلت غادة السمان بنشر رسائل غسّان كنفاني وهو في حالة عشق جارف لها، من دون أن تراعي مشاعر زوجته وابنه وجمهور قرائه المفتونين به مقاوماً وبطلاً وشهيداً، غير المعنيين بعلاقاته العاطفية التي تخصّه وحده، ما أثار موجة واسعة من الجدل، وانقسم الجمهور حينها بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة التي وجدها بعضُهم تعبيراً عن إفلاس ورغبة في لفت الأنظار. كذلك فعل سليم بركات، حين نشر في مقال مجريات حديثٍ خاصّ، قال إنه دار بينه وبين صديقه المقرّب محمود درويش، تضمّن خصوصياتٍ في غاية الحساسية، ما عرّضه إلى هجوم شديد ونقد لاذع من عشاق الشاعر الكبير الذين صنّفوا فعلة بركات بالخيانة وإساءة الائتمان، بل والافتراء وقلة الوفاء، واستباحة خصوصية شخص لم يعد موجوداً، ووضعه في دائرة الاتهام من دون دليل، وفي ذلك قمة الظلم والإجحاف.

قد يقول قائل إن الكاتب شخصية عامة، وهو ملك خالص لجمهوره، ومن حقهم أن يطّلعوا على أخص خصوصياته حال مغادرته هذه الحياة، وكأن الميّت يفقد كل حصانة، ويتحوّل إلى مشاعٍ لأي كان أن ينهشه ويمزقه ويشوّه صورته ويغتال شخصيته، من دون أي اعتبار أخلاقي أو إنساني. وهنا تتجلى وحشية البشر، وقسوتهم، وغدرهم، وقدرتهم الصادمة على الفتك بأقرب الناس لهم، في سبيل تحقيق منافع شخصية صغيرة، ما يجعلنا نرتاب بالآخرين، وننغلق على أنفسنا، ونكف عن البوح والفضفضة في لحظات ضعفنا، كي لا تصبح في يوم ما شهادة علينا، ونواصل تجوالنا في هذه الحياة، مثل كافكا، كما لو أننا نمشي في مقبرة مغرقة في الوحشة!

هل هي صحوة ضمير الشباب الغربي؟

المهدي مبروك

يتصاعد غضب الطلاب الغربيين على ما يحدُث في غزة تحديداً، وهو غضب لا يمكن اختزاله في استنكار صارخ للجرائم البشعة التي يرتكبها الاحتلال، بل له أبعاد رمزية أخرى تشي مبدئياً بتعاطف مع «الفلسطينيين».

تأتي هذه التحرّكات متأخّرة نسبياً، لكن «أن تأتي متأخّراً أفضل من ألا تأتي» كما يقول المثل الفرنسي. يوحي هذا التأخير بأن خميرة أنضجت الموقف. خلال كل الأشهر السبع من الحرب في غزّة، أوغلت إسرائيل في الذهاب إلى درجة مرعبة من القتل والتشريد. لذلك لم يكن بالإمكان إطلاقاً إيجاد أدنى تبرير لها، حتى ولو افترضنا أنها كانت ردّ فَعل على ما جدّ في 7 أكتوبر، وهي الذريعة التي قدّمتها إسرائيل في الأيام الأولى، ونقلتها كبرى وسائل الإعلام تأثيراً في الرأي العام عموماً. والإشارة هنا إلى التغطية التي تولت تأمينها الشبكات الاجتماعية في العالم الغربي، والتي نعلم كيف أحكمت إسرائيل توجيهها والتلاعب بها. تذكر إحدى كبريات الصحف الفرنسية، بعد أن أجرت، وإنْ متأخّرة، تحقيقاً صحافياً دقيقاً يبين مزاعم إسرائيل الكاذبة، حين أوهمت أن المقاومة ارتكبت، في هجومها ذاك، أعمال اغتصاب وقتل للأطفال. وهذه من الروايات التي جرى، مع الوقت، دحضها لتبدو الحقيقة ساطعة، أنه قتل وحشي لا يبرّر، وليس مجرّد رد فعل، إنما سياسة ممنهجة عرّت الكيان الاستعماري البغيض.

كان علينا أن ننتظر حتى تذهب إسرائيل إلى أقصى درجات بشاعتها وجنونها، حتى نصل إلى مرحلة هذا التعاطف الطلابي منقطع النظير في الغرب مع القضية الفلسطينية. لم يكن الأمر رد فعل مفاجئاً ومؤقتاً على غطرسة صادمة، بل سارت الأمور بطيئة، ولكن في تراكم راسخ. ما إن تتشكل دائرة تعاطف ما تبدأ ضيقة حتى تتوسّع وتتجذّر لاحقاً. ثمّة ديناميّة خاصة للتعاطف الطلابي مع الغرب. ويندر أن نرى خروجاً من تلك الدوائر التي تتشكّل على غرار انشقاقات أو انسلاخات. رغم أن الوحدة الصمّاء داخل الحركات الاجتماعية هي مجرّد خطأ علمي وقع فيه باحثون بارزون عديدون، فداخل كل حركة اجتماعية، مهما بدت كتلة منسجمة وموحدة، توجد شقوق بين حين وآخر، وتباينات وتلوينات قد تكون جيلية، إيديولوجية، جندرية، مناطقية، إلخ.

وفي حال الطلاب الغربيين، ومنهم تحديداً الطلاب الأميركيون المنتفضون نصرة لغزّة، لا شك أن قراءة تشريحية لهذه الكتلة البشرية الضخمة ستبيّن، للوهلة الأولى، جملة من التباينات التي تثري المشهد وتمنحه مفردات هامة للقراءة: ثم نواة صلبة قادمة من اليسار الجامعي الذي ظلّ مناوئاً للسياسات الأميركية، وتحديداً في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الداخلية والمواقف الأميركية. ولكن علينا ألا نتصوّره يساراً راديكالياً، على غرار يسارات أخرى. على خلاف ذلك، تماوت اليسار الطلابي الأوروبي بشكل مريع، وتحولت بعض قياداته وزعاماته إلى واجهات اليمين. وأوروبا كانت قد شهدت أواخر الستينيات حركة شبابية غيّرت السياسة مفردات وممارسة في عدّة دول. ولكن، للأسف لم يكن لها شغف بقضايا العالم الثالث، ومنها قضايا العالم العربي، وهذه مفارقة كبرى ... لا يمكن نكران أن تكون لبعض زعاماته تعاطفات سابقة مع استقلال الجزائر أو العراق لاحقاً. ولكن الحركة الشبابية الأوروبية، عموماً، ظلت تشتغل على مدارات أوروبية. وقد يكون لإرث اليسار الجامعي الأميركي دور كبير في إلهام الطلاب الأميركيين حالياً، ولكن المواقف المبكّرة التي سبقت، حتى الطلاب أنفسهم وعبّر عنها عمداء كليات وأساتذة مرموقون، كانت محفزة. لا نجد نظير هذا في الجامعات الأوروبية. ثمّة انحراف خطير في اليسار الجامعي الأوروبي، لقد شاهدنا مواقف متواطئة أو مرتبكة: هابرماس، إدغار موران، ... إلخ.

تدلّ الخريطة التي تعيد رسم انتشار الغضب الطلابي الأميركي أيضاً على هذا التراث المتجذّر في الاحتجاج الطلابي نصرة لقضايا عادلة، ومنها الحقّ في سلام عادل ومنصف، مناهضة الحرب ... إلخ. تتغذّى هذه الانتفاضة الطلابية من عوامل داخلية، لعل أبرزها خيبات ولاية الرئيس بايدن، وخطر عودة ترامب إلى البيت الأبيض، فضلاً عن ردود الأفعال الأمنية القمعية، وهي القطرة التي أفاضت الكأس. كان الرهان على القمع والتشدّد في ظل مزايدات اليمين المتصهين خاطئاً، وهو الذي يردّد أن التسامح الذي أبدته بعض الجامعات هو ما وسّع رقعة الغضب الطلابي وحشد مزيداً من المتعاطفين. لذلك كانت التوصية بإمساك المبادرة مجدّداً، والتعامل مع الطلاب بكل حزم: فضّ مخيماتهم، طرد، إيقافات ... إلخ . غير أن ردود الفعل كانت عكسية تماماً، أي مزيداً من التعاطف مع غزّة والفلسطينيين عموماً.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

سوريون بين اللاحرب واللاسلم

سميرة المسالمة

مع تصاعد اللهجة الأوروبية ضد اللاجئين، ارتفعت بورصة أسعار مهرّبي البشر، فيما لم تنخفض أسباب الرغبة الجامحة لسوريين كثيرين في البحث عن موطئ قدم خارج الأراضي السورية، بمختلف مرجعياتها وتسمياتها الحاكمة، من أجهزة أمن نظام بشّار الأسد، إلى جهاز الأمن العام لإمارة أبي محمد الجولاني، وصولاً إلى أجهزة الأمن في مناطق قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والمكاتب الأمنية التابعة لمناطق سيطرة «المعارضة المسلحة». ما يعني أن استمرار حركة اللجوء في مختلف المناطق السورية هو تعبير عن رفض واقع قائم، لم يخفّف من أسبابها حالة (اللاحرب)، التي لا تعني إنهاء الصراع القائم بين الأطراف المتنازعة عسكرياً، كذلك فإنها لم تسحب ذرائع عدوان النظام السوري على مناطق المعارضة، التي أفضت إلى نزوح وتهجير ما يقرب من نصف سكان سورية، منذ بداية الثورة في مارس/ آذار 2011، في «تغريبة» جماعية شكلت واحدةً من أكبر موجات التشرّد في القرن الحديث.

كذلك إنّ حالة «اللاسلم»، التي يعمل النظام السوري على تأكيدها بين حين وآخر بقصفه المناطق الخارجة عن سلطته، إضافة إلى عودة نموّ قوة تنظيم داعش الإرهابية، وفتحه معارك مع قوات النظام من جهة، والفصائل المحسوبة على المعارضة من جهة مقابلة، في مناطق في وسط سورية، هي ما تجعل من سورية كتلة واحدة ومتفرّقة تحت خطر الحرب مجهولة التوقيت، ومتنوّعة الخصوم والغايات.

ينفي ما تقدّم عن أي مساحة داخل سورية صفة «المنطقة الآمنة»، خصوصاً أن هذا «الأمان» لا يتعلق فقط بالقوى الخارجية التي تلعب الدور الأساسي اليوم في تحديد مصير الصراع السوري، ولكن أيضاً بسبب سلطات الأمن «المحلية» المختلفة في مناطق سورية الأربع، واستمرار نهجها في الاستقواء على المواطنين السوريين، والتغول على حرّياتهم وكرامتهم وملكياتهم الخاصة.

تحديد وزير داخلية النمسا (غيرهارد كارنر النائب عن حزب الشعب الحاكم) مدينة اللاذقية، دون غيرها، «منطقة آمنة يمكن إعادة اللاجئين إليها»، التي يبدو أنه على غرارها بنى ثمانية وزراء دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوتهم إلى «إعادة تقييم الوضع في سورية للسماح بالعودة «الطوعية» للاجئين السوريين إلى وطنهم، حيث إن الوضع، برأيهم، تطور بشكل كبير»، من دون أن يعني ذلك إقرارهم بأنه تحقّق الاستقرار السياسي الكامل.

توجد أسباب عديدة وراء خطأ اعتقاد بعض الدول أن خفوت المعارك في بعض المناطق يعني استعادة النظام السوري نفوذه فيها، فإن كان ذلك صحيحاً في اللاذقية، لجهة شريحة مؤيدي الأسد، فإنه لا يعني، بالضرورة، أنها صارت آمنة للسوريين المعارضين للنظام، كغيرها من المناطق، فعدم الأمان للسوريين ليس محصوراً بوجود الصراع المسلح فقط، وإنما لأسباب داخلية تتعلق بممارسات النظام السوري، وتغوّل أجهزته الأمنية على السوريين وحرّياتهم وأملاكهم، بكل انتماءاتهم الطائفية من دون تمييز، في كل المدن السورية، واللاذقية منها.

أيضاً، يجب ألا ننسى أن عوامل خارجية تتحكّم في الصراع في هذه المنطقة، منها تغيّر الدور التركي في الصراع، والحديث عن عقد تسوية مع النظام السوري، وهو ما تعمل عليه الوساطة الروسية، ما يعني أن المنطقة حالياً تعيش حالة جمود الصراع فقط، وإذا لم تتمدّد بين الجانبين، أو تتطوّر، باتجاه تطبيع العلاقات، فإن أي هدوء بين الفصائل المعارضة في الساحل، وقوات النظام، هو هدوء نسبي، وقابل للتغيير. ولا يمنع ذلك كله من القول إن اضطراب الموقف التركي إزاء قضية اللاجئين السوريين، واستخدام حكومتها ومعارضتها، اللاجئين ورقة انتخابية حيناً، وورقة لابتزاز أوروبا في أحايين أخرى، هو ما مهّد الطريق لدول وساسة آخرين وأحزاب سياسية، ومسلحة، منهم لبنانيون، في استخدام الأساليب نفسها لابتزاز أوروبا من جهة، والضغط على خصومهم السياسيين من جهة مقابلة، أو لترويج نظام الأسد بغرض التطبيع معه من جهة ثالثة. كما أن تصعيد قضية اللاجئين السوريين وإعادتهم إلى سورية، والتهديد بهذا الحلّ التعسفي، من بعض الدول، مبني على الرهانات أو الفرضيات الخاطئة، وأولها الرهان على تغير الموقف الأميركي من الصراع في سورية، والتفاته إلى الحرب الروسية على أوكرانيا، والرهان على عدم قدرة الدول الأوروبية على تحمّل ثقل اللاجئين بعد تدفق اللاجئين الأوكرانيين عليها، ما يجعل من «طبخة» المقايضة التي ترجوها بعض الدول بموضوع اللاجئين مقابل قبول التطبيع مع النظام السوري مجرّد «طبخة بحص»، لأن لقضية اللاجئين أبعاداً سياسية وأمنية واجتماعية، وما لم يتوافر الحل لها جميعها، ستبقى قائمة، وتزداد مع تزايد انهيار الدولة السورية بمفهومها ومهماتها الدستورية.

> عدم الأمان للسوريين ليس محصوراً بوجود الصراع المسلح، وإنما لأسباب داخلية تتعلق بممارسات النظام السوري، وتغوّل أجهزته الأمنية

أما بخصوص تلك الأبعاد، فهي، أولاً، في البعد السياسي، ما زالت الأسباب السياسية لولادة قضية اللاجئين السوريين على حالها، والعودة بهذا المعنى غير ممكنة، وهي مجرّد غطاء لتعويم نظام الأسد وتبييض صفحته، وهو ممكن، لكنه مشروط بقرار مجلس الأمن 2254. ولم يحدُث أن استبعدته أيٌّ من الدول العربية، وهو ما أكّده البيان الختامي للقمّة العربية في المنامة، وبيان قبرص للدول الثماني الأوروبية، وهو القرار الذي تبني عليه الولايات المتحدة رؤيتها للحل في سورية.

ثانياً، البعد الأمني، فسورية اليوم تقع تحت هيمنة قوى «مليشياوية لا دولتية»، في المناطق التي تقع شكلياً تحت هيمنة النظام، أو خارجها، فضلاً عن وجود جيوش لدول أخرى، مثل تركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة وإسرائيل (الجولان)، أي إن شرط الاستقرار الأمني غير متوافر إطلاقاً، فسورية ما زالت بمثابة ساحة للصراع والاقتتال والنزاع على السلطة. ثالثاً، البعد الاجتماعي، إذ إن الانهيار الاقتصادي في البلد وانتشار الفقر والتضخم الهائل لا تسمح بتمكين اللاجئين الذين فقدوا كل شيء، منازلهم وأعمالهم وحتى مدنهم، من العودة والاستقرار. وفي المحصلة، تحتاج عودة اللاجئين السوريين موقفاً أو إجماعاً دولياً في هذا الشأن، ضمانة لهم، وشرطاً للتطبيع السياسي، وهو أمر لم يحسم في أي اتجاه، بدلالة الشروط الأميركية التي لم تتغيّر، وهي بحسبها يفترض أن تأتي «بقرار مستنير لهم، وبشكل آمن وطوعي، وبنحو يحفظ كرامتهم».

(كاتبة سورية)

كاريكاتير عماد حجاج

عرب المنامة وأوهام القوة والفعل

غازي دحمان

انتهت القمة العربية في المنامة إلى طلب نشر قوات حماية وحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلّة، إلى حين تنفيذ حلّ الدولتين، وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لحلّ القضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين، وهذه مطالب تعتبر ذات سقف مرتفع، بالمقارنة مع الاستعدادات العربية لدعم هذه المطالب، وفرضها على أجندة السياسة الدولية، في بيئة صراعية شديدة الاستقطاب.

يطرح ذلك تساؤلاً عن المعايير التي على أساسها يصنع العرب قرارات قممهم، وما إذا كانت هذه القرارات جدّية وقابلة للتنفيذ أم مجرد كلام إنشائي في وثائق تحمل ختم الجامعة العربية، ذلك أن مثل هذه المطالب من شأنها إحداث تحوّل كبير على المستويين الإقليمي والدولي، لما سيترتّب عليها من تداعيات جيوسياسية، في لحظة يقيس الفاعلون الدوليون فيها خطواتهم بالسنتيمتر، تحسباً لانعكاسها على مواقفهم ومواقعهم الدولية، في ظل تشابك هائل بين قضايا السياسة الدولية، وصراع المشاريع الجيوسياسية في العالم. لا يبدو أن العرب أجروا حتى موازنة بسيطة بين وزنهم في ساحة الفعل الدولي وقائمة مطالبهم من البيئة الدولية، ولا اختبروا قدرتهم على تحقيق الأهداف التي أعلنوها، بدليل أنهم لم يحشدوا لا موارد عسكرية أو دبلوماسية، لفرض مطالبهم من البيئة الدولية، ولم يسعوا إلى تشكيل طاولة تفاوض سياسي مع الفواعل الدولية، أو على الأقل مع الإدارة الأميركية التي لديها القدرة على التحكّم بمخرجات الحرب الدائرة في غزة.

الأهم من ذلك، لم يُشهر أحد من العرب، لا على مستوى فردي أو في إطار تكتل أكبر، أوراق قوته، ويضعها في كفة مقابل تحقيق المطالب العربية، علماً أن الأوراق العربية كثيرة، تبدأ من تهديد إسرائيل بوقف عمليات التطبيع معها، وصولاً إلى ورقة النفط والغاز والأسواق، ولو حتى مجرد التلويح بهذه الأوراق. لا يملك الوزن العربي، بوضعه الحالي، ثقلاً لديه القدرة على تسويق مطالب وتنفيذ الأهداف المعلنة، وقد كشفت الحرب على غزة هذه الأعطاب في القدرة العربية، إذ لم يستطع العرب تجاوز إهانة تنكيل إسرائيل بالخدج في غزة، ولا تجويع شعبها، ولا إهانة نسائها وشيوخها، في وقت تجاوزت المسألة مجرد التنكيل بحماس وبأهل غزّة، إلى التنكيل بصورة العرب ووزنهم وتأثيرهم الدولي، فمن لم يستطع تحقيق أهداف جزئية وبسيطة، كيف يتجرأ على طرح مطالب بحجم قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة، أم هو مجرد كلام صالونات، لا يهتم به حتى أولئك الذين وقّعوا على مخرجات قمة المنامة؟

ليس سرّاً أن تحقيق الأهداف في السياسة الدولية يحتاج إلى ثقل موازٍ، وقدرات مكافئة، وخيارات وبدائل موجودة يمكن اللجوء إليها، أو خطة (ب) إذا لم يستجب الخصم، أين الخطة (ب) التي جرى التلميح أو التصريح بها؟ وما الخيارات والبدائل التي جهّز لها العرب قبل أن يرتكبوا هذه الخطيئة الكبرى بكشف عجزهم وضعفهم؟ إلا إذا كانت مطالبهم مجرد أمنيات، وفي هذه الحال كان يجب أن تسبق مطالبهم عبارة نتمنى، بحيث تصبح على الشكل التالي: نتمنى أن يجري نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلّة، ونتمنى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لحلّ القضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين، ورغم أن هذه الصيغة تنطوي على اعتراف صريح بالضعف والهوان، فإنها تبقى أقل إهانة من التقدّم بطلبات لن يلتفت لها أحد، لأنها غير محصّنة بأوراق وازنة.

كيف سيكون للعرب وزن في الحسابات الدولية، وهم بالأصل قوّة سائبة هائمة على وجهها، ومحاصرة من قوى إقليمية متوسّطة القوى، ويكفي للدلالة على هذا أن نصف الدول التي حضرت القمة العربية أشباه دول، لا حوكمة، ولا هياكل حكومية، ولا أنسجة اجتماعية متماسكة، دول تلعب الأقدار والمافيات والمليشيات وأشباه حكام يتحكمون بمصائرها ومستقبل شعوبها، ودول أخرى لديها أزمات داخلية مستعصية الحلول، وبالتالي، أولوياتها ملتصقة بدرجة كبيرة بإيجاد مخارج وحلول لأزماتها، أو التخفيف منها قدر الإمكان، وبالتالي لا تدخل فلسطين ومأساتها ضمن أجندة أولوياتها لا من قريب أو بعيد. لدى العرب ثروات ومزايا جغرافية مهمة، وإمكانات لا بأس بها، لكنهم في الميزان الاستراتيجي الدولي وزنهم خفيف جداً وغير ملحوظ، بالكاد يوازي أخف أوزان القوى على المسرح الدولي، وهذه الدول إما لها أراض محتلة، أو حقوق مائية غير قادرة على تحصيلها، أو تتحكم بها مليشيات محلية أو عابرة، كما أن لكل دولة علاقات خاصة مع طرف دولي، أساسها طلب الحماية، أو الحصول على مساعدات اقتصادية، في مقابل علاقات قائمة على الشك، أو متوترة وعدائية مع طرف أو أطراف عربية.

> وزن العرب في الميزان الاستراتيجي الدولي خفيف جداً وغير ملحوظ

لقد هيأت الحرب على غزّة، في ظل تعاطف الرأي العام العالمي، والانقسامات الشديدة في المجتمع الدولي، فرصة كان من الممكن استثمارها عربياً، من خلال الارتقاء إلى مستوى الحدث، والتقدم بلائحة مطالب مسنودة بأوراق قوّة فعلية، ولكن في ظل واقع الضعف والهوان العربي، فإن مخرجات قمة المنامة الإنشائية تبدو كثيرة على العرب.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

التنوير المجني عليه عربياً

نبيل البكيري

أثير أخيراً جدلٌ كبيرٌ مع إعلان تأسيس وإطلاق ما سُمي مركز تكوين العقل العربي في القاهرة، والذي دشّن نشاطه الأول بمؤتمر عن طه حسين ونصف قرن من التنوير، والذي تقف وراء تأسيسه مجموعة من الكتاب والصحافيين والباحثين، في مقدمتهم إبراهيم عيسى والروائي يوسف زيدان وإسلام بحيري والباحث السوري فراس السواح، وغيرهم.

وبعيداً عن كل الجدل الدائر بشأن المركز ومؤسسيه وأفكاره ومموليه، والهدف منه، وهذا كله طبعاً محط تساؤلات الناس ومدار حديثهم عن الفكرة منذ لحظة إعلانها، وبعيداً عن ذلك كله أيضاً، يُطرح سؤال جوهري مركزي يفرض نفسه قبل أي حدث آخر هنا: ما التنوير عربياً؟

حديث التنوير ليس جديداً، فسؤاله قديم جديد ومتجدّد ودائم عربياً في ظل بقاء مجتمعاتنا العربية في دائرة الفوضى والتخلف والاستبداد، ولا يمكن الحديث عن تجديد وتنوير في مجتمعاتٍ لا يزال أهلها في صراع دائم من أجل لقمة العيش وأساسيات الحياة الضرورية من مأكل ومشرب ومسكن وعلاج وتعليم.

حديث التنوير والتجديد في مجتمعات ترزح شرائح واسعة منها تحت خط الفقر، وتفتقر لأدنى أساسيات العيش الكريم، يظل مجرّد حديث نظري عابر لا يجد له أنصاراً ولا أشياعاً ولا أتباعاً ولا مدافعين ولا معنيين، لان المدخل الرئيسي والجوهري والمركزي للفكر التنويري كان ولا يزال تخليص الإنسان من مخاوفه وتحريره من أوهامه وهمومه التي تكبله عن الانطلاق والإبداع وتجعله فريسة سهلة للظلم والاستبداد والقهر والحرمان، فلا يمكن الحديث عن التنوير، اليوم في عالمنا العربي، وهو الذي عانى وتعاني شعوبه الاستبداد والقهر والاستلاب والحرمان، ولا يزال المواطن العربي في ذيل قائمة الأمم تعليماً وصحة وغذاءً وحقوقاً وحرية. والمشكلة في العالم العربي اليوم أن هذه مرحلة بائسة جاءت بعد ثورة هي الأنقى والأعظم في تاريخه السياسي، ثورة الإنسان المقهور الذي خرج سلمياً متحدّياً الرصاص مطالباً بحقوقه وكرامته وحرّيته، فكل تنوير لا يبدأ بتحرير المجال العام وتحرير السياسة هو أقرب إلى الدجل والشعوذة منها إلى أي شيء آخر. ومشكلة عالمنا العربي تكمن في سؤال السياسة وسؤال الحرية، فلا تحرير ولا تنوير ولا تجديد بدون تحرير المجال العام، وفسح الطريق أمام الناس ليختاروا ويعبروا عن حريتهم وإرادتهم، أما القفز اليوم فوق هذا الواقع والذهاب إلى الحديث عن تنوير يهدم مكانة النص الديني، والقول إن المشكلة تكمن في دين الناس وتديّنهم فهذا قول فيه مغالطاتٌ كثيرة، ولا يستقيم مطلقاً أمام المنطق البسيط فيما يتعلق بواقع الناس ومشكلاتهم التي منبعها سلب حرّياتهم وإرادتهم.

القول إن التنوير مقصود به تحرير النص الديني من خاطفيه، باعتبار الدين مصدر كل الشرور، أقل ما يقال عنه إنه سطحي وساذج للغاية، وخصوصاً في عالمنا العربي والإسلامي، فلم يكن الدين يوماً مصدراً لأيٍّ من أنواع الشرور والعنف، وإنما كان الدين في أغلب أوقاته، إن لم يكن كلها، مصدراً للتنوير والكرامة والحرية، ولم يكن إلا في حالات نادرة وشاذّة في صف الاستبداد، وهي حالات قليلة جداً ومعدودة في تاريخنا الإسلامي، التبس فيها على الناس مفهوما الدين والتديّن.

وقد حاولت كارين أرمسترونغ، في كتابها «حقول الدم، الدين وتاريخ العنف»، إثبات أن فكرة العنف الديني محض أكذوبة، أنتجتها الأنظمة الحاكمة عبر التاريخ لتبرير أفعال القمع والاستبداد. وانطلاقا من هذا الافتراض، توصلت أرمسترونغ، بمتابعة تاريخ البشرية، إلى أن التطرّف والعنف غالبا ما ينبعان من الاستبداد الذي هو المولد الرئيسي للتطرّف والعنف، وليس الدين، فرغبة القادة في الاستبداد كانت المحرّك الرئيسي وراء ارتكاب مذابح الحملة الفرنسية، والحروب النابليونية، والحرب الأهلية الأميركية، والحربين العالميتين أيضا.

يقول تاريخ الفكر التنويري لنا إن قصة التنوير ليست سردية واحدة وتجربة واحدة يمكن استنساخها من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع مشكلاته وحاجياته وقضاياه وسياقاته الثقافية، وبالتالي، لا يمكن استعارة الحلول نفسها من مجتمع إلى آخر، لأن لكل مجتمع سياقاته الثقافية ومشكلاته البنيوية المختلفة، ما يجعل ما يصلح في الغرب ليس بالضرورة يصلح في الشرق، والعكس هو الصحيح.

كان سؤال التنوير في المجتمعات الغربية تحرير السياسة من سطوة الكنيسة، التي كانت تتحكّم بكل شيء، ولا يقضى في شيء بدون عودة الملك إلى الكنيسة التي كانت تحتكر كل شيء، من صكوك الغفران حتى شرعية الملك، ما كبّل السياسة وجعل الملوك والحكام صدى لبابوات الكنيسة وتوجيهاتهم، التي كانت هي الآمر الناهي في الممالك الأوروبية، ما جعل غضب الناس كله يتوجّه نحو الدين الذي قدّمته الكنيسه بتلك الطريقة، وهو ما دفع خطيب الثورة الفرنسية الأشهر ميرابو، وكذلك فيلسوفها فولتير، أن يتبنيا شعاراً هيمن على كل شعارات الثورة الفرنسية بعد ذلك، وهو «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس»، في دلالة واضحة على أن علاقة الناس بالكنيسة وصلت إلى مرحلة فاصلة.

التنوير الغربي، من لدن جون كالفن مرورا بمارتن لوثر وكل الفلاسفة الكبار من نيتشه وهيغل وكانت، وغيرهم الكثير، كان ينصب في فك السياسة والدولة من يد سلطان الكنيسة وسطوتها الكبيرة على الدولة والمجتمع والسياسة، وهذا ما لا وجود له في تاريخنا وواقعنا العربي، حيث تحوّل الدين، ورجاله إن صحّ التعبير، إلى أدوات في يد الحكام والسلاطين، وحولوا الدين إلى مجرّد ذريعة لتبرير كل ممارسات المستبدين من الحكام والقادة، ما يجعل مشكلة الاستبداد السياسي أس الإشكال

الشيخ محمد عبده (Getty)

> ما يقوم به اليوم أفرادٌ يطلقون على أنفسهم التنويريين العرب، وهم بلا أي موقف أخلاقي من الاستبداد ولا من الاحتلال الصهيوني، يجعلنا نتساءل عن أي تنوير يتحدّثون؟

والتخلف في عالمنا العربي والإسلامي، وليس الاستبداد الديني. ولهذا نجد بالعودة إلى تاريخ التنوير العربي أن جُل قادة التنوير هم بالأساس قادمون من حقل التعليم الديني، كمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني ورشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم كثيرون ممن ساهموا بأفكارهم التنويرية في مقارعة الظلم والاستبداد السياسي، باعتباره المدخل الرئيسي لتحرير العالم الإسلامي من التخلف والانحطاط، وأن لا سبيل لذلك إلا من خلال تحرير المجال العام بالتحرير الذي يبدأ بتحرير الأذهان من التصوّرات المغلوطة فيما يتعلق بطبيعة الحاكم، وأنه مجرّد أجير لدى الأمة التي تمتلك مشروعية بقائه في منصبه من عدمه.

ما يقوم به اليوم أفرادٌ يطلقون على أنفسهم التنويريين العرب، وهم بلا أي موقف أخلاقي من الاستبداد ولا من الاحتلال والعدوان الصهيوني، يجلعنا نتساءل حقيقة عن أي تنوير يتحدّثون؟ وما هو التنوير الذي يدعون إليه إذا لم يكن لهم موقف واضح ورافض لكل أشكال الظلم والقمع والاستبداد والاحتلال والعدوان الذي ترزح تحته اليوم الشعوب العربية؟ عدا عما تعانيه غزّة اليوم، أي تنوير ذلك الذي يتجاوز هذا كله ويذهب إلى الاشتباك مع ما يسمونه الموروث الديني، ولا يملكون من أدواته شيئا، فضلا عن أن يكونوا أهلاً لموقف أخلاقي، هو عماد ومدخل أي تنوير حقيقي يُراد؟

ختاماً، ليست كتيبة التنوير التي برزت فجأة في هذه اللحظة العربية أكثر من مجرد كتبة ومخبرين في بلاط السلطات الحاكمة ويؤدّون دوراً مشبوهاً وملتبساً، يكشف طبيعة المهمّة التي يقومون بها في تجميل كل هذه القبح، متسترين خلف فكرة التنوير، ومنكشفون تماما وبلا أي موقف أخلاقي واضح مما يجري، بل هم من منظّري هذا الاستبداد، مروّجين له ومنحازين لحكام هذه اللحظة العربية شديدة القتامة والبؤس والانحطاط، ومساهمين في قتل الشعب العربي الفلسطيني ومنحازين للقتلة الصهاينة، بصمتهم وتماهيهم مع كل ما يقومون به، فأيّ تنوير بعد ذلك يقصدون؟ ذلك التنوير الذي جنوا عليه وقدّموه بهذا الصورة من التشويه.

(كاتب يمني في إسطنبول)

قطط دينغ شياو بينغ في المغرب

معن البياري

عندما سمعتُ من الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المغربي المعارض، إدريس لشكر، يقول لي في مكتبه في مقرّ الحزب بحي الرياض بالرباط، إنه يطالب الحكومة الحالية في بلاده بأن تتّبع سياسة ليبرالية حقيقية، رميتُ عينيّ إلى تمثالٍ صغير للينين، على أحد رفوفٍ خشبيةٍ قدّامي، ثم أوضح أنه يقصد توسع الحريات الفردية والعامة. وأشار إلى أن حزبه (الاشتراكي) لمّا كان في الحكم قاد أكبر عملية خوصصة (أو خصخصة) في البلاد. وصودف أن زعيم الحزب الأول في المعارضة (87 مقعدا في مجلس النواب من 395) كان يحدّثني بهذا، أياما، بعد حديثٍ لرئيس الحكومة، الملياردير، عزيز أخنوش (حزب التجمّع الوطني للأحرار) توجّه به إلى فريق (كتلة) الاتحاديين في مجلس النواب، بالقول (بالدارجة المغربية المطعّمة بشيءٍ من الفرنسية) إنه وحكومته وحزبه ليسوا ليبراليين، وإنما ديمقراطيون اجتماعيون، وإن برنامج حكومته أن يكونوا هكذا، إيمانا بالمشروع الديمقراطي الاجتماعي، والذي هو مشروع الملك محمد السادس. غير أنه خاطب النواب من «الاتحاد الاشتراكي» يسألهم عمّا يفعلونه في المعارضة، فيما برنامج الحكومة هو في صميم مشروعهم السياسي الذي يتبنّاه هو شخصياً، على ما قال. وليس مؤكّدا ما إذا كان الرجل يمزَح أم يسخر من معارضيه هؤلاء، فلم يَبدُ على تقاسيمه هذا أو ذاك.

لقائلٍ أن يقول إن هذا الجدال العارض في المغرب يدخل في إطار «البوليميك» (المناوشات السياسية والسياسوية) المعهود بين الأحزاب في المعارضة والحكم، سيّما وأن المشهد السياسي العام في المملكة يخوض، منذ أيام، في أخذٍ وردّ، وفي سجالاتٍ حارّة، بشأن ما قدّمه أخنوش، أخيرا، أمام البرلمان، عن حصيلة نصف مدّة ولاية حكومته، وقد قال إن «الإنجازات فاقت التوقّعات»، وإنها انتقلت إلى «شرعية الإنجاز بعد شرعية الاقتراع». غير أن المعارضة، ومعها تكويناتٌ وهيئاتٌ مدنيةٌ ونقابيةٌ وناشطة، لم ترحم الحكومة من التقريع والتكذيب وما بينهما. ولكن الأهم من هذا كله أن في الوسع أن يقال، أيضا، إن تصنيفات الأحزاب، في الموالاة والمعارضة، بألوانٍ أيديولوجية، لم تعد يحيط بالتوصيف الدقيق (الصحيح تماما) لكلٍّ منها، فلم تكُن حكومة الإسلامي عبد الإله بنكيران، عندما طلبت، قبل نحو عقد، قرضيْن من صندوق النقد الدولي، تتمايز عن أي حكومةٍ يرأسها رجلٌ من قماشة أخنوش أو غيره. وجاء لافتاً في إجابات ثلاثة قياديين حزبيين، بينهم لشكر، وقياديّ في حزب بالحكومة، سؤالي لهم عن أسباب تراجع الحياة الحزبية في البلاد، أنها تكاد تكون واحدةً من فرط التشابه بينها. وهذا مدير النشر والتحرير لصحيفة الاتحاد الاشتراكي، الصديق عبد الحميد اجماهيري، يكتُب في الصحيفة، تعليقاً منه على «تبرّؤ» رئيس الحكومة من الليبرالية، «ليبراليون ويساريون وإسلاميون ومحافظون برجوازيون وصوفيون وأعيانٌ وكل الفصائل توافقت على مشروع مجتمعي يقودُه الملك، بعد أن حقّق توافقاً وطنياً كبيراً وواسعاً».

تسمع، وأنت تزور الرباط، عن مشاريع كبرى يشهدها المغرب، في أفق انتظار مشاركته في تنظيم كأس العالم، وتُشاهد في الرباط ورشة بناء مدينة طبيّة كبرى متكاملة قيد الإنشاء، وتسمع أيضا عن محاربة نشطةٍ للفقر والبطالة، بحسب إمكانات الدولة، وعن معالجاتٍ مُرضية لتداعيات واقعة زلزال سبتمبر الماضي، بالإضافة إلى انتقاداتٍ لا تتوقّف لسياساتٍ وخياراتٍ حكومية غير قليلة. وفي المختتم، تزداد اقتناعا بقولة رئيس الصين دينغ شياو بينغ بين 1978 و1992، في اجتماع للحزب الشيوعي في 1961، في غضون خلافاتٍ بشأن الطرق الأمثل لتطوير الإنتاج الزراعي، «ليس المهمّ لون القط أبيض أو أسود، المهمّ أن يأكُل الفئران»، فلا توحي لك نقاشات المغاربة بأنهم معنيون بليبرالية عزيز أخنوش، أقام عليها أو خلعها قدّام معارضين لحكومته في البرلمان، ولا في اشتراكيّة إدريس لشكر الملتبسة، ولا في إسلامية بنكيران (أو إسلامويّته بحسب بعضهم)، إنما معنيون بالقطط التي تأكل الفئران، وإنْ يتحدّث كثيرون منهم عن قططٍ سمانٍ في بلادهم تأكل ما ليس لها. هم معنيّون فقط بالمنجز المنظور، بالنموذج التنموي متحقّقا، ببطالة أقلّ وخدماتٍ أحسن في الهوامش والأرياف والقرى، معنيون بقططٍ تؤدّي أفضل في مواقعها، أيا كان لونها الأيديولوجي، والقناعة من قبل ومن بعد أن التآلف بين العروبة والأمازيغية، بين الإسلام والعصرنة، بين الكلّ الوطني، ممكنٌ دائما، على ما دلّت شواهد ووقائع بلا عدد.

لماذا قوات دولية في فلسطين؟

سامح راشد

أهم ما جاءت به القمّة العربية التي استضافتها البحرين الخميس الماضي الدعوة إلى نشر قوات دولية في الأراضي الفلسطينية. وعدا عن ذلك، لم يأت «إعلان البحرين» بجديد يُذكر. وعلى ما في خلوّ الإعلان من مضمون ذي قيمة أو رسالة ذات شأن، يجب الإقرار بأنه بذلك كان واقعياً وعملياً بصورة واضحة. من دون تحايل على الواقع الصادم أو تجميل الوضع غير الإنساني في قطاع غزّة، فأي شعارات رنانة فارغة، ستكون محل سخرية على المستويين، العربي والعالمي.

تجسّد واقعية قمة البحرين خذلانها الفلسطينيين وعجزها عن نصرتهم، فبينما تنتفض شرائح مجتمعية متنوعة في مختلف الدول، من أجل أطفال غزّة وشيوخها ونسائها، يخرُج قادة العرب بإعلان لا يُنقذ الفلسطينيين، ولا يحرّك ساكناً في إسرائيل. معنى ذلك أنه لا اختلاف حقيقياً في المشهد قبل القمة العربية عما بعدها، فالعرب بلا قمّة هم العرب في القمّة، قولاً وفعلاً وصدى، سواء لدى إسرائيل أو العالم. وبالفعل، تضاءل ناتج قمّة البحرين بقدر ما صغر العرب وانكمشوا طوال العقود الماضية. وحيث اقتصرت نواتج القمة على الدعوة إلى وضع غزّة تحت إشراف قوات دولية، لا بدّ أن في الأمر أمراً. ولا شك في أن الدول العربية التي تخشى أن ترفع صوتها في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية أو ربيبتها إسرائيل، لن تجرؤ على إعلان هذا الطرح من تلقاء نفسها، هذا إن كانت الفكرة أصلاً عربية. وهي ليست كذلك، فنظرة سريعة على شاطئ غزّة المطل على البحر المتوسط، تكشف قرب الانتهاء من إنشاء الرصيف البحري/ الميناء الذي اقترحته الولايات المتحدة منذ شهرين. وبادرت فوراً إلى بنائه من دون موافقة أممية أو أي غطاء قانوني، ولا يعرف الوضع القانوني لتلك الخطوة، وما سيترتّب عليها من إجراءات لاحقة. لكن المؤكّد أن أهداف ذلك الرصيف أو الميناء لا تقتصر على تسهيل وصول المساعدات إلى غزّة، فمن ناحية، لم تكن واشنطن أبداً معنية بالفلسطينيين لا سياسياً ولا إنسانياً. ومن ناحية ثانية، لا يرجع تعثّر وصول المساعدات لأسباب لوجستية أو لصعوبة نقلها برّاً من العريش إلى رفح، فمنع المساعدات قرار إسرائيلي عقابي بحقّ الفلسطينيين، وبحجج واهية مثل تأمين عدم دخول مواد أو أدوات قابلة لاستخدامات عسكرية.

وقد ظلّ الهدف الحقيقي من الميناء الجديد غامضاً ومفتوحاً على احتمالات عدّة، حتى انعقدت قمّة البحرين الخميس الماضي، ودعت إلى نشر قوات دولية في الأراضي الفلسطينية. فكشفت بذلك كلمة السر في موضوع الرصيف البحري غير المبرّر، حيث لا بد لتلك القوات من مدخل إلى غزّة. وإذ ليس متوقعاً بحال أن تكون مصر هي المدخل، سيكون الميناء أو الرصيف البحري مؤهلاً لذلك وجاهزاً للاستخدام. يبدو أن العرب في حالة ذعر من تكرار 7 أكتوبر، وليس لديهم قدرة ولا نيّة، للوقوف عملياً إلى جانب الحقّ الفلسطيني. وبدلاً من مواجهة إسرائيل بأي شكل، ولو دبلوماسياً، يتخلّص العرب من مسؤولياتهم الأصيلة، باستدعاء احتلال غربي لفلسطين نيابة عن إسرائيل. على حساب حياة الفلسطينيين وبقائهم فوق أرضهم. ولا عزاء لأرواح شهداء فلسطين، السابقين واللاحقين.

امتحان العرب في غزّة

برهان غليون

كانت إسرائيل، فكرة ودولة، خلال معظم القرن الماضي، مشروعا غربيا، بريطانيا فرنسيا حتى الحرب العالمية الثانية، ثم أميركيا، بمقدار ما كانت مشروع اليهودية الصهيونية، فقد استخدمت الدول الغربية على التوالي إسرائيل وجيشها ذراعا طويلة وقوية للضغط على حكومات الدول العربية وإخضاعها لمصالحها القومية والاستراتيجية. ويكتسي انخراط الولايات المتحدة وحلفائها اليوم بكل ثقلهم وقوتهم إلى جانب إسرائيل أهمية أكبر في مناخ دولي مزعزع الاستقرار، تواجه فيه سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها التاريخية وشبه المطلقة على منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية وجيوسياسية استثنائية في حسابات القوى والصراعات الدولية تهديدات غير مسبوقة، فانهيار أسطورة الردع والقوة الضاربة لا يهدّد أمن الدولة الإسرائيلية وحدها، وإنما يزعزع أيضا أحد أركان نظام الهيمنة الأميركية الغربية في الشرق الأوسط والعالم. من هنا، يشكل التناول شبه المقدس لمفهوم أمن إسرائيل وضمان سطوتها وقوة ردعها تجاه دول المنطقة، النازعة إلى توسيع هامش مبادرتها الاستراتيجية واستقلال قرارها الوطني، وإزاء القوى الدولية الصاعدة التي تطالب بنظام دولي جديد متعدّد الأقطاب، أحد أهم مفاتيح التدخل الدائم في الشرق الأوسط واحتكار التحكّم بمصيره.

قد يساعد هذا التحليل على فهم أفضل للديناميكيات الخاصة التي تحرّك هذا الصراع والتحدّيات التي يفرضها على الأطراف المنخرطة أو المتورّطة فيها بالرغم منها، فبالرغم من أن هذا الصراع لا يجري إلا على أضيق رقعة جغرافية سياسية في المنطقة، إلا أنه يعكس صراعات عميقة ومتعدّدة تهز مصير الدول والشعوب، وربما تعيد رسم مستقبلها وخريطة الشرق الأوسط ذاته في العقود المقبلة، بما في ذلك علاقات دوله فيما بينها ومصير نظم الحكم السائدة فيه.

هذا ما يفسّر العلاقات الحميمة التي تجعل الكيان الإسرائيلي يبدو، في عيون الولايات المتحدة وحلفائها، أكثر من حليف قوي، بل شريكا استراتيجيا استثنائيا يحقق لواشنطن ما لا يحقّقه أي حليف آخر بين الدول الغربية، وأكثر قيمة استراتيجية من أي ولاية أميركية، فهو يمثل قلعة متقدّمة على أرض «موعودة» من مصلحة واشنطن تعزيز قوتها فيها، وتحطيم كل من يقف في وجه توسّعها وتقوية شوكتها في منطقة تتنافس على النفوذ فيها، والسيطرة عليها كل القوى الطامحة إلى لعب دور قيادي في صوغ أجندة السياسة العالمية. وهذا ما جعل من السيطرة على الشرق الأوسط منذ بدء تشكل دوله الحديثة حكرا على التحالف الغربي، بعد القضاء على طموحات شعوبه في انتزاع حقها في تقرير مصيرها فيها، وفي الوقت الراهن ضد المحاولات الروسية والصينية والإيرانية للنفاذ إليه، ومشاركتها في المصالح الاستراتيجية الكامنة في هذه السيطرة.

وليس هناك سوى هذا الدور الجيوستراتيجي الكبير من أعطى لإسرائيل المكانة الاستثنائية التي تحتلها في الاستراتيجية الغربية الشرق أوسطية والعالمية ودفع العواصم الغربية، طوال العقود الماضية، إلى الاستثمار الهائل في إسرائيل وتمويل بناء المستوطنات في الأراضي التي اعترفت بها أراضي فلسطينية وليس التغاضي عنها فحسب، وهذا بالرغم من التصريحات الجوفاء عن حلّ الدولتين لذرّ الرماد في العيون. ولأن الإسرائيليين فهموا أن الولايات المتحدة والغرب يريدون منهم أن يكونوا أقوياء، وأن تكون إسرائيل عصا غليظة لمعاقبة الشعوب العربية وإجبارها على التسليم بالأمر الغربي القائم طلبوا مشاريع السلام والتسويات السياسية، وأطلقوا العنان لأطماعهم التوسّعية، وتبنوا الأفكار والمشاريع العنصرية، وأصبح هدفهم تحويل إسرائيل إلى دولة قومية عنصرية صافية وترحيل الفلسطينيين أو ما بقي منهم في أرض فلسطين التاريخية، بل لم يعد بعضهم يخفي حلم إسرائيل من الفرات إلى النيل. فليس سوى إسرائيل قوة ضاربة وطاغية من يستطيع وهو في عين المكان أن يلوي ذراع دول المنطقة، وتشتيت شمل شعوبها وإجبار حكّامها على السير في الطريق المرسوم لهم، والتخلي عن طموحاتهم الوطنية والعمل على خط الاستراتيجية الأميركية والغربية، فإسرائيل الضعيفة لن تكون من دون فائدة فحسب، لكن عالة على الولايات المتحدة والغرب، ففي تمرّد إسرائيل على القوانين والقرارات والأعراف الدولية واستعدادها لاستباحة حقوق شعوب المنطقة وتهديدها العلني والدائم لحكّامها، تكمن فائدتها. من هنا أيضا، حرص الغرب على التعاون الوثيق معها في كل المجالات، لضمان تفوقها العسكري والأمني والتقني والعلمي وتزويدها بكل ما يقوّي سطوتها في الإقليم ونفوذها في العالم. ولم يكن الرهان على إسرائيل والاستثمار الاستراتيجي المتعدّد الأبعاد خاسرا، فقد كان لهذه الدولة الأداة الدور الأبرز في إجهاض مشاريع النهضة والتقدّم والتنمية في البلدان المحيطة، وفي ترويع الشعوب العربية وتقويض صدقية دولها وتهديدها وإخضاع حكوماتها واستخدامها أدوات لتطويع هذه الشعوب وحبسها وتقييدها.

> لم تعد الحرب على غزّة عموماً، بعد سبعة أشهر من القتال والدمار، إسرائيلية، ولا أعتقد أن إسرائيل تجني أي عائد منها، إنها بالدرجة الأولى أميركية

> لا يغشّنا تكرار الحديث الكاذب عن الحرص على تقليل عدد الضحايا المدنيين. بالعكس، يشكّل استهداف المدنيين أحد أبرز تكتيكات الحرب التي تهدف إلى ردع الشعوب وتهديد استقرار الحكومات

لا يقلل هذا التحليل من أثر اللوبي الصهيوني ولا الصهيونية المسيحية في إحداث التعاطف مع إسرائيل. لكنه لا يفسّر هذا التماهي والتعامل مع إسرائيل بمنطق المصير المشترك. ولو كانت السياسات الدولية تبنى على المشاعر والوفاء للضحايا كما تدّعي حجة التكفير عن الذنب في تبرير الدعم الشامل واللامشروط لإسرائيل من الغرب، لكان من المفروض أن تتوقف الحرب في غزّة منذ أشهر عديدة أمام مشاهد الإبادة اليومية والتدمير المنهجي لكل معالم الحضارة والمدنية التي تعرض على الشاشات يوميا. كل ما يقال في هذا المجال لا يعدو أن يكون تبريرا للتواطؤ الكامل مع حرب الإبادة والترحيل دفاعا عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وليس للتذكير بقوة اللوبي الإسرائيلي وبالشعور بالذنب إزاء اللاسامية سوى هدف واحد، هو التخفّي وراء أسطورة إسرائيل التي لا تنضبط (وهذا مصدر قوتها وأهميتها للغرب) للهرب من المسؤولية الدامغة لواشنطن وحلفائها في تعميم العنف والتشجيع على العنصرية والقتل بالجملة بكل أشكاله، ومن ثم تبريرهما بطريقة موارية.

من هنا، إذا كان هدف إسرائيل في هذه الحرب الدائرة اليوم القضاء على المقاومة الفلسطينية وإخضاع غزّة أو تهجير سكانها وإبادتهم السياسية (وواشنطن شريكة أيضا في هذا الهدف ولم تخف مشروع ترحيل سكان غزّة إلى سيناء في بداية الحرب)، فإن إنهاء هذه الحرب لا يمكن أن يحصل ما لم تحقق الولايات المتحدة وحلفاؤها هدفين أساسيين استراتيجيين: الأول، إعادة قوة الردع الإسرائيلية التي يراهن عليها التحالف الاستراتيجي الغربي للحفاظ على نفوذه الاستثنائي في عموم المنطقة، والثاني تأكيد ولاء الدول العربية وخضوعها الثابت والمتجدّد للغرب، وإعلان استسلامها والتحاقها بالسياسات الغربية ونواته التطبيع مع إسرائيل، أي التحالف معها والعمل على الأجندة الغربية الأميركية التي تمثلها وتجسّدها في سياستها الاستيطانية ذاتها. وهذا ما يفسّر سياسة إدارة بايدن التي تستخدم العصا الإسرائيلية والجزرة الأمنية لإخضاع دول المنطقة لإرادتها. وهي تريد في الواقع أن تضمن مسبقا، قبل أن توقف الحرب، الإسرائيلية شكلا والأميركية فعلا، توقيع العرب، ودول الخليج بشكل خاص، على صكّ التحالف معها على بياض. وهذا ما يزال أغلب حكام الخليج يخشون إثاره على شرعية حكمهم ما لم يرتبط بحد أدنى من إرضاء المطالب الشعبية العربية بحل مقبول للمسألة الفلسطينية.

السؤال: من الذي سيضعف قبل الآخر ويتنازل عن مطالبه، العرب أم الأميركيون؟ فإذا قبل العرب بالتوقيع على بياض على صكّ الولاء والالتحاق بالحلف الأميركي الغربي، خرجوا من هذه المواجهة الإقليمية الدولية الاستراتيجية الخطيرة والمعقدة مذلولين أو صاغرين، محرومين من أي هامش مناورة، ومن ثم أتباعاً مخلدين لواشنطن وحلفائها. وهذا ما تسعى إليه واشنطن لتقطع عليهم أي فرصة للمناورة في المستقبل مع الصين أو روسيا أو مجموعة البريكس التي تشكل أكبر مجموعة ضاغطة في اتجاه الخروج من منظومة السيطرة الأحادية ونظام القطب الأميركي الواحد المترنّح.

في المقابل، إذا استمرّ العرب، والخليجيون خصوصاً، في مقاومة الضغوط، ورفضوا التسليم بالأمر الواقع وقبول التطبيع مع الغرب وإسرائيل من دون ثمن، أو لقاء وعود وهمية أثبتت خواءها طوال القرن الماضي والعقود الثلاثة الماضية بشكل خاص، ونجحوا في إجبار واشنطن وحلفائها على تقديم الثمن: اعتراف ومشروع جدّي وواضح لإقامة دولة فلسطينية مقابل أي تطبيع وتوقيع على اتفاقات استراتيجية أمنية مع الغرب، فسوف يشكل ذلك خطوة أساسية وقوية أولى على طريق تأكيد استقلال قرارهم الوطني وتوسيع هامش مبادرتهم السياسية والاستراتيجية، وحقهم في إقامة علاقات نديّة مع جميع الدول وصوغ سياساتهم حسب متطلبات مصالحهم ومصالح شعوبهم الوطنية. بهذا المعنى، لم تعد الحرب على غزّة عموما وفي رفح حالياً، بعد سبعة أشهر من القتال والدمار، إسرائيلية، ولا أعتقد أن إسرائيل تجني أي عائد منها، إنها بالدرجة الأولى أميركية. وواشنطن تستخدم تطرّف نتنياهو، تماما كما يستخدم هو هدفها في تمديد الحرب، لشيّ العواصم العربية على نار ساخنة لانتزاع استسلام حكوماتها وقادتها.

لا ينبغي أن تخدعنا المظاهر، وأن تعمينا المخاوف التي زرعتها فينا الهزائم والدعايات الإسرائيلية المضلّلة الماضية. ليست إسرائيل في المحصلة الأخيرة سوى كلب حراسة وأداة يستخدمها الغرب، والولايات المتحدة في مقدّمته، لترهيب الدول العربية وإخضاعها لإرادته وإجبارها على العمل في خدمته وتأمين مصالحه. والولايات المتحدة وحدها التي تملك اليوم، بعد تراجع دور القوى الاستعمارية الأوروبية القديمة، مصير إسرائيل بين يديها، وتحدّد لها دورها وقوتها حسب ما تقتضيه شروط إخضاع الشعوب العربية وإكراهها على السير في ركابها. وهي وحدها التي تحدّد شروط حروب إسرائيل مع الدول العربية، وحالياً مع غزّة وفلسطين: توقيتها ووتيرتها ونوعها ومدتها وشكلها ومستوى عنفها ونوع الأسلحة المستخدمة فيها، ولا يتورّع أحد أبرز نوابها، ليندسي غراهام، عن تذكير العرب بأن من الممكن لإسرائيل (واشنطن) أن تستخدم السلاح النووي إذا اضطرّ الأمر لذلك كما استخدمته الولايات المتحدة ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية. والواقع أن إسرائيل هي بذاتها القنبلة النووية الرئيسية التي استخدمتها العواصم الغربية خلال القرن الماضي، والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لتفجير المنطقة، وردع الشعوب العربية وترويعها وإجبارها على الخضوع والإذعان وفرض سيطرتها على إحدى أهم مناطق العالم من الناحيتين، الاستراتيجية والجيوسياسية.

ولا يغشّنا تكرار الحديث الكاذب عن الحرص على تقليل عدد الضحايا المدنيين. بالعكس، يشكّل استهداف المدنيين هنا أحد أبرز تكتيكات الحرب التي تهدف إلى ردع الشعوب، وتهديد استقرار الحكومات وإيصال رسالة أساسية إلى جميع سكان المنطقة أنه لا يوجد هنا في هذه الحرب، وهذا الصراع حوّل إسرائيل وفي سبيل تعزيز وجودها: كلب صيد وحراسة وقاعدة للسيطرة الأميركية الغربية، أية حدود أو محرّمات قانونية أو أخلاقية. والحقيقة أن واشنطن وحلفاءها لم ينتظروا الهجوم الصاعق على غزة وحرب الإبادة فيها كي يعلنوا أن كل شيء مباح في هذه المنطقة. إنها دينت بأن تكون منطقة مستباحة منذ إعلان إسرائيل دولة عنصرية من جانب واحد بدل أن تكون دولة فلسطينية لجميع سكانها. وهذا ما أظهرته العقود القليلة الماضية من العراق إلى سورية إلى لبنان إلى ليبيا إلى اليمن قبل الضفة الغربية وغزّة اليوم. وهم مصمّمون على الاستمرار في ذلك، وسائرون على خطى ذاك الرئيس الذي اختاروه لسورية وفرضوه بالقوة المجرّدة تحت شعار: الأسد أو نحرق البلد. اليوم نحن أمام شعار مثيل: إسرائيل أو نحرق المنطقة. وإذا استمر التصعيد من واشنطن من خلف نتنياهو وحكومته العنصرية التي لا تخفي أهدافها الإبادية، فربما ينتشر الحريق قريبا في عموم المنطقة وفي ما وراءها أيضا. هذا هو الجنون المنظّم والاستراتيجي الذي قاد اليمين العنصري الأميركي المحافظ في التسعينيات وبداية القرن الحالي إلى حرق العراق، وتسليمه ومن ورائه بلاد الشام بالتفاهم لقمة سائغة للمليشيات الإيرانية الطائفية والعنصرية التي دمّرت الدول، ومزقت الشعوب وردّت المجتمعات إلى عصور الظلام البائدة.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

رسائل شي جين بينغ من باريس

محمد طيفوري

أدّى الرئيس الصيني، شي جين بينغ، مطلع الشهر الجاري، زيارة رسمية إلى فرنسا، بعد سنوات من الغياب، فآخر رحلة له نحو بلدان القارّة العجوز كانت عام 2019. تتزامن هذه الزيارة مع ذكرى مرور 60 عاما على بدء العلاقات الدبلوماسية الفرنسية الصينية، حيث شكّل اعتراف الجنرال شارل ديغول بجمهورية الصين الشعبية، عام 1964، لحظة راسخة في ذاكرة الصينيين.

تغيّرت أشياء كثيرة ما بين الأمس واليوم، فالاعتراف الفرنسي آنذاك كان من قوة دولية كبرى، ساهمت في تشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدولة مزقتها سنوات الحرب الأهلية (1927-1949) والمجاعة (1959-1961). فيما تأتي هذه الزيارة، من رئيس ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، لمنح فرنسا الحضور، وحتى بعضا من «التأثير»، في عالم جديد ينقسم إلى مراكز قوى جديدة.

وقد حملت جولة الزعيم الصيني إلى أكثر من دولة أوروبية، مع اختياره باريس وجهة أولى، رسائل مشفّرة إلى أكثر من جهة داخل أوروبا وخارجها. كما أن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، سعى، في استقبال الضيف الكبير، إلى استعادة أمجاد فرنسا ديغول وميتيران وشيراك. تتباين الحسابات وتتفاوت الغايات، إذن، تبعا لاختلاف منظور الطرفين إلى الزيارة، وذلك ما لم تستطع ابتسامات القائدين حجبه. وفي عودة الزعيم شي جين بينغ إلى أوروبا، وتحديدا من البوابة فرنسا، رمزية كبيرة بالنسبة لها، فالأمر أشبه باعتراف صيني بحلول باريس محلّ برلين، في مخاطبة بكين الاتحاد الأوروبي. هكذا، يرى ماكرون نفسه أحقّ من غيره بزعامة النادي الأوروبي، وحتى لعب دور الوسيط الطبيعي بين الصين وبقية مراكز النفوذ في القارّة، بعد اعتزال المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. فعليا، شرع الرئيس الفرنسي في الحديث نيابة عن الأوروبيين، حتى قبل وصول القائد الصيني، حين اعترف، في مقابلة صحافية، بعدم وجود إجماع لدى الأوروبيين بشأن الاستراتيجية اللازم اتباعها حيال بكين، معتبرا أن «أطرافاً لا يزالون يرون الصين سوقا للبيع»، في حين أنها «تقوم بالتصدير بشكل هائل نحو أوروبا»، ما حدا به إلى مطالبة الأشقاء الأوروبيين بالسعي نحو حماية أفضل للأمن القومي، داعيا إلى «التمتّع بواقعية أكبر في الدفاع عن مصالحنا». ومن شأن هذه المساعي تعزيز مكانة فرنسا على الصعيد الدولي، فباريس بهذه التحرّكات تبدو طرفا فاعلا في النظام الدولي، سميا مع احتدام الحرب في أوكرانيا، وتنامي المخاوف من عودة ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة. لذلك يسعى ماكرون إلى لعب دور قوة التوازن مع الصين، فقد قال في لقائه مع شي جين بينغ، بحضور رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، إن «مستقبل قارّتنا سيعتمد بوضوح على قدرتنا على مواصلة تطوير علاقاتنا مع الصين بطريقة متوازنة».

> تبقى جولة الزعيم الصيني في أوروبا أشبه بمباراة رياضية بعدّة متنافسين، يحاول كل لاعب كسب أكبر قدر من النقاط فيها، من دون قدرة أي طرفٍ على حسمها لصالحه

ينظر الزعيم الفرنسي إلى الزيارة فرصة مثالية لتحقيق «الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي» الذي طالما روّجه، حتى تخرج أوروبا من تحت العباءة الأميركية، ما يجعلها باستمرار صدى لمواقف واشنطن. ولذلك تفادى الرجل إثارة الأزمة التايوانية في أجندة الضيف باعتبارها أولوية، رغم ما تمثل من مركزية في الخلاف الصيني الأميركي، كما تحفّظ على التطرّق إلى موضوع قضية أقلية الإيغور في الصين، مبرّرا ذلك بأن باريس لا تؤمن بسياسة مكبّر الصوت التي غالبا ما تأتي بنتائج عكسية.

تنظر الصين إلى هذه الجولة فرصة لتطويق الاتجاهات المناوئة لها، في أكثر من دولة أوروبية، مع اتساع نطاق سردية الدعم الصيني لروسيا ضد أوكرانيا. واختيار باريس وجهة أولى رسالة مباشرة إلى هؤلاء، وغير مباشرة إلى واشنطن، بإظهار مدى الاحترام الذي تحظى به بكين حتى من أقرب حلفاء الولايات المتحدة، ما يعني مزيدا من إضعاف الرابطة الأطلسية، وحثّاً على فكرة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. مغادرة فرنسا نحو صربيا ثم المجر رسالة قوية إلى أصدقاء أوكرانيا، مفادها بأن لدى الصين حلفاء في أوروبا، فالأعضاء في النادي الأوروبي لم يكونوا يوما على قلب رجل واحد تجاه بكين التي اعتمدت مبدأ «فرّق تسد» ركيزة في استراتيجيتها. ما حوّل دولا مثل المجر إلى حصان طروادة بالنسبة للصين داخل الاتحاد، حيث عمدت، أكثر من مرّة، إلى عرقلة بيانات أوروبية بشأن الوضع في هونغ كونغ.

> جين بينغ إلى أوروبا، وتحديدا من البوابة فرنسا، رمزية كبيرة بالنسبة لها، فالأمر أشبه باعتراف صيني بحلول باريس محلّ برلين، في مخاطبة بكين الاتحاد الأوروبي. هكذا، يرى ماكرون نفسه أحقّ من غيره بزعامة النادي الأوروبي، وحتى لعب دور الوسيط الطبيعي بين الصين وبقية مراكز النفوذ في القارّة، بعد اعتزال المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. فعليا،

لاستبعاد بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، من برنامج جولة الرئيس الصيني في القارّة العجوز دلالة، فهو تعبير عن امتعاض بكين من قرار المفوضية الأوروبية، سبتمبر/ أيلول الماضي، فتح تحقيق بشأن الدعم الذي توفره الحكومة الصينية لقطاع السيارات الكهربائية، وتهديدها برسوم جمركية إضافية، حماية لصناعة السيارات التي بدأت تتهاوى أمام السيارات الصينية منخفضة التكلفة.

تبقى جولة الزعيم الصيني أشبه بمباراة رياضية بعدّة متنافسين، يحاول كل لاعب كسب أكبر قدر من النقاط فيها، من دون قدرة أي طرف على حسمها لصالحه، وإن بدت الكفّة متأرجحة لصالح الرئيس شي جين بينغ الذي سجّل ضد الجميع بدون استثناء، في وقتٍ لم يخسر فيه شيئاً، فالرجل كسب في الاقتصاد والسياسية وقبلهما في الدبلوماسية. وعاد إلى بكّين مزهوًا بنصر توّجه بـ«عناق استراتيجي» على هامش زيارة الرئيس الروسين بوتين، الصين.

وخلافا للرئيس ماكرون الذي بدا تائها بلا خطّة واضحة، مكرّرا سيناريو زيارته بكين قبل سنة، (راجع مقال الكاتب: «ماكرون في بكين... اختراق أم احتراق دبلوماسي؟»، «العربي الجديد»، 21/04/2023)، معتقدا أنه يمتلك من الأدوات ما يؤثّر به في صناعة القرار في الصين؛ سميا ما يرتبط بالموقف من الحرب الروسية الأوكرانية، متجاهلا عوائدها على الاقتصادي الصيني.

تدرك الصين جيداً أن العالم يمر بمرحلة انتقالية سمتها تغيير في موازين القوى، كما تدرك أن زمن الانتصار بالضربة القاضية انتهى (الحربان العالميتان الأولى والثانية)، لذلك تحرص على الفوز باعتماد القوة الناعمة القائمة على كسب النقاط جولة تلو أخرى.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads